

إن موريتانيا جمهورية إسلامية مركزية جدا تسيطر عليها رئاسة قوية. وظل سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان ضعيفا في سنة 2003. ورغم حدوث بعض التحسينات في بعض الميادين لا تزال مشاكل قائمة. ولا تزال المؤسسات الديمقراطية بدائية وتفيد الحكومة قدرة المواطنين على التمكن من تغيير حكومتهم. كانت هناك تقارير من أن بعض عناصر قوات الأمن قد استخدموا العنف المفرط، يضربون، أو بطرق أخرى، يقومون بانتهاكات علي المعتقلين و قد يلجئون إلى أساليب ظالمة خلال الاعتقالات، الحجز و التفتيش الغير مشروعة. تمتع الحكومة من الاعتراف رسميا ببعض المنظمات الغير حكومية و منظمات حقوق الإنسان. التمييز الاجتماعي ضد النساء لا يزال مستمرا. ولا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للنساء مشكلة خطيرة رغم جهود الحكومة لوقف الممارسة. فبالغم من جهود الحكومة للقضاء علي الممارسة، لا تزال تقارير محلية و دولية تؤكد أن الرق، بصفقتها استعباد لا إرادي لا تزال مستمرة في بعض المناطق، و أن العبيد السابقين مستمرين في العمل لأسيادهم السابقين. عمل الأطفال مألوف في القطاع الغير مصنف. و قد اعتمدت الحكومة خلال السنة قانونا يفرض عقوبات شديدة ضد الاتجار بالأشخاص. إن استراتيجية الولايات المتحدة في موريتانيا في ما يتعلق بحقوق الإنسان و الديمقراطية تنحصر في تطوير الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان الأساسية، تطوير المجتمع المدني و إعلام مسؤول، تطوير حرية الدين و التسامح، محاربة العمل الإجباري، عمل الأطفال و الاتجار بالأشخاص. خلال السنوات 2003 و 2004 رفعت الولايات المتحدة بصوت عالي إلى أعلى المستويات قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية لدي الحكومة. لما زار الوزير الموريتاني للشؤون الخارجية الولايات المتحدة في سنة 2003، أوضح له مساعد كاتب الدولة للشؤون السياسية السيد مارك جروسمان انشغال الولايات المتحدة بالديموقراطية و حقوق الإنسان في موريتانيا. و قد أثار أيضا مساعد كاتب الدولة للديموقراطية، حقوق الإنسان و العمل السيد لورن كرانر هذه الانشغالات مع السفير الموريتاني لدي الولايات المتحدة. فضلا علي ذلك، قد زار نائب مساعد كاتب الدولة للشؤون الأفريقية موريتانيا في يناير 2004 و قد أثار مواضيع حقوق الإنسان مع الرسميين الموريتانيين، خاصة الاتجار بالأشخاص و كيفية تطوير النمو و الديمقراطية.

و قد منحت الولايات المتحدة معدات عقول إلكترونية لمساعدة صحافة مستقلة تقنقر للمال. هذه المعدات التي هي في متناول جميع الجرائد المستقلة سترفع فعالية الصحف و تجعلها تربح الاقتصاد. و قد أشرفت الولايات المتحدة علي وفد من 7 أشخاص من المعهد الوطني للديموقراطية و مقره في واشنطن لحضور إجراء الانتخاب الرئاسي في نوفمبر 2003. بالرغم أن مشاغل أمنية قد منعت فريق المعهد الوطني للديموقراطية من مراقبة الشوط الأول من الانتخاب، فقد تمكن ممثلو هذا المعهد بعون السفارة من المشاركة في سلسلة من الاجتماعات المفيدة مع رسميين من الحكومة و أعضاء من المجتمع المدني، من بينهم جماعات مناضلين في حقوق الإنسان من الأوساط المساندة للحكم و المعارضة. فريق المعهد يعكف الآن علي كتابة تقرير،

و يعكف المعهد الوطني الديمقراطي على إعداد تقرير سينشر خلال السنة 2004 يضمه جملة اقتراحات حول كيفية تنمية الديمقراطية في موريتانيا.

كما مولت الولايات المتحدة في إطار دعمها للديمقراطية عن طريق الروابط الصحفية عدة ملتقيات حول دور الصحافة في المجتمعات الديمقراطية و حول تغطية الانتخابات و كذلك حول موضوع أخلاقيات المهنة.

كما نظمت و مولت الولايات المتحدة في شهر يونيو الماضي برنامج زيارة لصحفيين مستقلين في إطار برنامجها المعهود للزوار الدوليين. و كان موضوع هذا البرنامج "صحافة التحريات" الذي يشرف عليه مكتب التعليم و الشؤون الثقافية بوزارة الخارجية الأمريكية. كما ستنظم الولايات المتحدة برنامجا مماثلا خلال شهري مارس و أبريل 2004.

و في شهر يناير الماضي نظمت الولايات المتحدة ملتقى حول العلاقات بين المدنيين و العسكريين. و قد تمكن المشرفون على الدورة من جمع الأطراف و وجهها لوجه خاصة القادة العسكريين و الأمين العام لوزارة الدفاع و ذلك من أجل إيجاد صيغة تفاهم حول نوعية دورهم في ديمقراطية في طريقها إلى النمو. و قد أعطت وسائل الإعلام المرئية و المسموعة اهتماما بالغاً لهذا الحدث.

و قبل ذلك تم التحقق من عدم ضلوع أي من العسكريين الموريتانيين المشاركين في الملتقى في أعمال تنافي احترام حقوق الإنسان. و قد كانت هذه فرصة أوضح خلالها الدبلوماسيون العاملون في السفارة للمسؤولين العسكريين و الأمنيين الموريتانيين أهمية حماية حقوق الإنسان و احترام القانون خاصة خلال قيامهم بعملهم.

كما أن الرسميين الأمريكيين في السفارة و القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية ناقشوا مع الرسميين و مع المسؤولين الدينيين الموريتانيين أموراً تتعلق بالحرية الدينية و بالتسامح. و قد استعانت السفارة برجال الدين من أجل مكافحة السيدا و ذلك ما مكنها من ربط علاقات مع رجال الدين و من التحدث معهم حول التسامح الديني. و في هذا المجال تم تنظيم 3 ملتقيات حول السيدا لعب فيها الأئمة دوراً بارزاً.

و خلال هذه السنة كذلك شجعت الولايات المتحدة موريتانيا على المصادقة على عدة معاهدات تتعلق بالمتاجرة بالبشر. كما نبه المسؤولين في السفارة نظراءهم الموريتانيين على ضرورة نشر الإحصائيات المتوفرة المتعلقة بالمتاجرة بالبشر. و في سنة 2003 أصدرت موريتانيا قانوناً يمنع المتاجرة بالبشر. و يتضمن هذا القانون و لأول مرة عقوبات لمقترفي جرائم من هذا النوع.